تقرير البورصة اليومي

المخاوف من فشل صفقة «زين السعودية» وتزايد عمليات جني الأرباح يدفعان البورصة لمواصلة الانخفاض خاصة على شركات الخرافي

غابت الثقة فسيطر اللون الأحمر على تداولات السوق (سعود سالم)

واصل سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاته لليوم الثاني متأثرا بضغط واضح على قطاعي البنوك والخدمات منذ بداية الجلسة حتى نهايتها متأثرة بخبر وجود صعوبات تعترض صفقة بيع «زين السعودية» ومنها نقل كفالة الدين من زين الأم إلى المشترين الجدد، الأمر الذي دفع إلى تراجع السوق بواقع 26,6 نقطة ليقترب إجمالي التراجع من 50 نقطة دفعة واحدة خلال يومين، خاصة في تعاملات امس التي شهدت فيها اغلب الاسهم التابعة لمجموعة شركات الخرافي خاصة في قطاع الاستثمار بسبب عمليات البيع القوية لجني الارباح.

واستهلت الجلسة في بداية تعاملاتها بتراجع بقيادة قطاعي الخدمات والبنوك، الأمر الذي دفع اغلب الأسهم في القطاعات الاخرى للتراجع، لتكون حصيلة السوق حمراء مع تراجع مستويات الثقة لدى المتداولين انعكست على إجمالي القيمة المتداولة لتصل إلى 19,4 مليون دينار متراجعة بنسبة 20,9٪ مقارنة بالجلسة السابقة مع تراجع في حجم التداول والصفقات بنسب 16,5٪ و16,2٪ على التوالي.

وقد انتهت ثاني جلسات هذا الأسبوع والثانية عشرة من شهر سبتمبر الجاري على تراجع في أداء مؤشري السوق بعد إقفاله عند مستوى 5976,70 نقطة متخليا بذلك عن مستوي الـ 6000 نقطة بنقص قدره 26,60 نقطة عن مستوى إقفاله السابق «عند مستوي 6003,3 نقاط.

كما تراجع المؤشر الوزني للسوق في نهاية التداولات بنسبة 0,80٪ بعد إغلاقه عند 415,85 بخسارة بلغت 3,36 نقاط مقارنة بإغلاقه السابق عند مستوى 419,2 نقطة.

وعلى الرغم من اجواء الاحباط التي تسود اوساط المتداولين الا انه يتوقع ان يعود السوق الى وتيرة نشاطه الصعودي مرة اخرى في نهاية تداولات الاسبوع لتزداد حركة النشاط الاسبوع المقبل، خاصة ان هناك حرصا من اغلب المجاميع الاستثمارية لتصعيد اسهم شركاتها لتحسين النتائج المالية في الربع الثالث من العام الحالي والذي اوشك على الانتهاء.

إضرابات موظفي البورصة «المتوقعة» قد تزيد من تراجعات السوق في حال غياب الحلول لإصلاحها

المؤشرات العامة

واصل سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاته لليوم الثاني على التوالي، حيث تراجع المؤشر العام للسوق في نهاية تداولات الأسبوع على تراجع بواقع 26,6 نقطة وبنسبة 0,44٪، فيما تراجع المؤشر الوزني بواقع 3,36 ناط وبنسبة قدرها 0,80٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 222,2 مليون سهم نفذت من خلال 3211 صفقة قيمتها 19,4 مليون دينار. وجرى التداول على أسهم 99 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 14 شركة، وتراجعت أسعار أسهم 53 شركة وحافظت أسهم 32 شركة على أسعارها دون تغيير، ولم يشمل النشاط أسهم 116 شركة في أغلب القطاعات.

وتصدر قطاع الاستثمار النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 76 مليون سهم نفذت من خلال 1012 صفقة قيمتها 5 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 73 مليون سهم نفذت من خلال 999 صفقة قيمتها 4,9 ملايين دينار.

وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثالثة من حيث القيمة، إذ تم تداول 7,8 ملايين سهم نفذت من خلال 226 صفقة بلغت قيمتها 4,5 ملايين دينار.

إضرابات السوق

تعيش الكويت حاليا موجة اعتصامات واضرابات قد تقود الاقتصاد إلى نفق الهاوية وتعكس أجواء سلبية قد تزيد على تلك الأجواء التي عاشتها الكويت إبان اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008، فخطر الاعتصامات سيصيب بلا شك الاقتصاد في مقتل ويعيد من جديد إعادة النظر في الرواتب والأجور التي تلتهم ما يزيد على 7 مليارات دينار في موازنة الدولة البالغة 20 مليار دينار والتي تعد الموازنة الأضخم في تاريخ الكويت.

وقد جاءت زيادات القطاع النفطي لتلقي بعبء ثقيل على الأداء الحكومي بعد ان أدت إلى فتح بورصة المزايدات على حساب الاقتصاد ومستقبل الأجيال القادمة.

وبلا شك ستقود تلك الاضرابات والاعتصامات البورصة إلى نفق الهاوية إن لم يتم تداركها أمام خيارين أحلاهما مر، الأول تجميد زيادات القطاع النفطي مؤقتا وبالتالي غلق الباب أمام مطالب بقية القطاعات إلا أن هذا الاتجاه قد يصيب أهم الموارد المالية للدولة والذي يساهم بأكثر من 90٪ من إيرادات الموازنة العامة في مقتل، أو الرضوخ للمطالب الفئوية ما يؤدي الى مزيد من الهدر المالي على حساب القطاعات الإنتاجية ومشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بات الحديث عنها من الرفاهية رغم تأكيدات سمو رئيس مجلس الوزراء على المضي قدما في تنفيذها بوضع المخصصات اللازمة لتنفيذها.

وامتداد لهيب الإضرابات إلى البورصة يعني مزيدا من التراجع في الأداء الذي ما إن شهد موجة ارتفاعات في 10 جلسات تداول خلال سبتمبر الجاري، حتى أعادت الأوضاع الملتبسة على المشهدين السياسي والاقتصادي السوق مرة أخرى إلى عودة اللون الأحمر للسوق مرة أخرى مصحوبة بفتور على الشراء وضغط لجني أرباح على الأسهم القيادية.

آلية التداول

قادت عمليات جني الأرباح على معظم أسهم قطاع البنوك السوق للتراجع في نهاية تداولاته الأسبوعية، فسهم «الوطني» أغلق على تراجع قدره 20 فلسا للسهم ليستقر عند دينار و80 فلسا للسهم، في حدود سعرية تراوحت بين دينار و100 فلس للسهم،

وتذبذب سهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) بواقع 10 فلوس للسهم ارتفاعا وانخفاضا الا انه استقر في نهاية المطاف عند 920 فلسا للسهم وبحدود سعرية تراوحت بين 930 فلسا بالحد الاعلى و910 فلوس بالحد الأدنى.

وفيما تراجع أداء أسهم 4 بنوك باللون الأحمر جاءت اسهم 5 بنوك مستقرة عند نفس مستوياتها السعرية في الجلسة السابقة.

اما سهم الاستثمارات الوطنية فقد واصل تراجعاته حيث اغلق السهم متراجعا بالحد الادنى ليغلق عند مستوى 212 فلسا للسهم، في حدود سعرية تراوحت بين 212 فلسا بالحد الادنى و218 فلسا بالحد الاعلى.

كما تراجع سهم «الصناعات الوطنية» بشكل ملحوظ حيث استقر على تراجع بالحد الادنى بالغا 222 فلسا للسهم في حدود سعرية تراوحت بين 230 فلسا بالحد الاعلى و222 فلسا بالحد الأدنى.

وفيما ارتفع سهم «اجيليتي» بواقع 5 فلوس للسهم مستقرا عند مستوى 330 فلسا تراجع سهم «زين» دون مستوى الدينار ليستقر عند مستوى 990 فلسا للسهم في حدود سعرية تراوحت بين 970 فلسا بالحد الادنى و990 فلسا بالحد الاعلى.

● عمر راشد

أرقام ومؤشرات

26.6
نقطة تراجع الموشر السعري بنسبة 0,14٪ وانخفض المؤشر الوزني 1,18 نقطة بنسبة 0,28٪.

222.2
مليون سهم تم تداولها بقيمة 19,4 مليون دينار.

5
شركات استحوذت اسهمها على 36,6٪ من القيمة الاجمالية واستحوذ سهم «وطني» على 9,8٪ من اجمالي القيمة.

7
قطاعات اغلقت على اللون الأحمر من أصل 8 قطاعات مدرجة بالسوق، يتصدرها قطاع «البنوك» بتراجع نسبته 0,65٪ وقطاع «الاستثمار» بالقائمة الحمراء بتراجع نسبته 0,65٪.

بعائد 8٪ وبتوزيعات شهرية

بودي: «غايتهاوس» يشتري رابع مجمع سكن طلابي في المملكة المتحدة

فهد بودي

صور للمبنى السكني من جهات عدة

أعلن بنك «غايتهاوس» عن إبرام صفقة لشراء مبنى سكن طلاب حديث الانشاء في مدينة غلاسكو الاسكوتلندية، ومن المتوقع أن تحقق الصفقة عائدا نقديا نسبته 8٪ سنويا.

وتأتي هذه الصفقة بعد استحواذ «غايتهاوس» في وقت سابق على مجمعين آخرين لسكن الطلاب في مدينتي لوبرو وليفربول قامت بتطويرهما شركة واتكن جونز، ومجمع ثالث لسكن الطلاب في أوكسفورد، لتصبح بذلك القيمة الإجمالية لمحفظة «غايتهاوس» العقارية المدارة قرابة 500 مليون دولار.

في هذا الصدد، وصف رئيس مجلس إدارة بنك غايتهاوس فهد بودي الصفقة بالممتازة والتي تنبع من أهمية قطاع السكن الطلابي كفرصة استثمارية تحقق عوائد مجزية في عالم الاستثمار العقاري والذي يعتبر البنك سباقا في هذا المجال.

وأضاف بودي في تصريح صحافي قائلا «يسرني أن أعلن أن المجمع الأخير الذي اشتراه «غايتهاوس» قد عزز مركز البنك ككيان استثماري رائد».

وأوضح بودي «لا يسعني في هذا المجال إلا أن أؤكد على الأداء المتميز لفريق «غايتهاوس» العقاري والذي أبرم صفقات تحقق للمستثمرين عوائد عالية ودخولا ثابتة على المدى الطويل».

من جانبه، قال رئيس قطاع الاستثمار العقاري ببنك غايتهاوس آدم كافاناه «أن المجمعات المصممة خصيصا لسكن الطلاب تشكل شريحة قوية في القطاع العقاري في بريطانيا تقدر قيمتها بحوالي 6,5 مليارات جنيه استرليني، وهي احد القطاعات العقارية القليلة التي تشهد نموا في أسعار الإيجارات.وقد حقق الطلب المتزايد مع الشح في المعروض في اسكوتلندا معدلات إشغال لقطاع سكن الطلاب تصل إلى حوالي 100٪، الأمر الذي ينتج عنه نمو في أسعار الإيجارات وزيادة في القيمة الرأسمالية في هذا القطاع».

واضاف آدم بالقول «المجمع يمتاز بموقعه المميز في وسط مدينة غلاسكو على مقربة من ثلاث جامعات كبرى منها جامعة ستراثكلايد، وجامعة غلاسكو كاليدونيان، وجامعة غلاسكو، ويضم 588 وحدة سكنية، وقد تم إنجاز بنائه حديثا ليتم افتتاحه في الشهر الجاري».

تجدر الاشارة إلى أن العقار مؤجر لشركة فريش ستيودنت ليفنغ ليمتد لمدة 15 سنة متواصلة، بضمان شركتها الأم واتكن جونز غروب ليمتد.

«الصفاة للاستثمار» تشكو عبدالله الربيع لخيانة الأمانة

عبدالله الربيع

كشف مصدر مطلع ان شركة «الصفاة للاستثمار» قد تقدمت بشكوى ضد الرئيس التنفيذي السابق عبدالله الربيع تتهمه فيها بخيانته للأمانة.

وقال المصدر ان الشكوى تم تسجيلها في مخفر حولي تحت رقم 2111/397، مؤكدا ان سبب الشكوى يرجع الى امتلاك الربيع نسبة 1٪ من شركة بيت الصفاة ،وبموجب القانون فإنه من المفترض ان يقوم برد تلك الحصة الى الشركة، لاسيما بعد ان قدم استقالته من مجلس الادارة في تاريخ 2010/11/4، بيد انه رفض القيام بذلك ما يستوجب رفع دعوى قضائية ضده.

واضاف المصدر ان الشركة بصدد تقديم شكاوى اخرى ضد الربيع بسبب ممارسات ومخالفات ارتكبها خلال فترة عمله كرئيس تنفيذي في بيت الصفاة.

«أسمنت الكويت» تبرم عقدا مع «راك روك» بقيمة 500 مليون دولار

أرسلت شركة اسمنت الكويت كتابا للبورصة حول قرار مجلس ادارة الشركة وضع قواعد الاستقرار والثبات لتزويد مصنع الشركة بمنطقة الشعيبة الصناعية الشرقية باحتياجاته من المواد الاولية اللازمة لصناعة الاسمنت والتي تشكل ما يقارب 80٪ من حاجة الصناعة لديه، حيث كشفت الشركة عن توقيع عقد طويل الامد مع شركة راك روك رأس الخيمة بالامارات العربية المتحدة لشراء كميات كبيرة من الحجر الجيري ـ المادة الاولية لصناعة الاسمنت ـ محمل على ظهر البواخر وتزود لمدة عشرين سنة اعتبارا من 13 الجاري.

وأضافت الشركة أن هذا العقد يعتبر امتدادا للعقد السابق مع الشركة المذكورة والذي اثبت من خلال تطبيقه نجاح التعاون مع المزود.

ولفتت الشركة إلى أنه قام بمباركة وتوقيع العقد الجديد صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي ـ عضو المجلس الاعلى حاكم امارة رأس الخيمة وراشد عبدالعزيز الراشد ـ رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة اسمنت الكويت، حيث تقدر قيمة العقد في حدود مبلغ 500 مليون دولار.

الفارسي: على البنوك والشركات الكويتية أخذ الحيطة والحذر من قضية أزمة منطقة اليورو

كونا: دعا الخبير الاقتصادي صلاح الفارسي الشركات والبنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية الى أخذ الحيطة والحذر من مغبة الأزمات التي تعترض منطقة اليورو وتأثير ذلك سلبا على أداء أسواق المال في المنطقة ومنها السوق الكويتي.

وقال ان البورصة لاتزال تعاني تداعيات الأزمة المالية عام 2008 والكثير من الشركات التي تضررت منها لم تستفد من الدرس ما ينبئ بأنها لن تصمد أمام أزمات أخرى ما لم تكن هناك ضوابط من الجهات ذات الصلة تقنن عملها وفق الشروط اللازمة.

وأوضح الفارسي أن سوق المال السعودي على سبيل المثال وهو اكبر أسواق المال نشاطا وأهمية من حيث حجم التداول ورأس المال اتخذ عدة إجراءات احترازية منذ عام 2004، جنبته كثيرا من المشكلات حيث ان هيئة أسواق المال السعودية تلعب دورا محوريا وتعاقب المتسبب في أي خسائر للمتداولين ما قضى تماما على أي تلاعبات من أشخاص أو شركات.

وأضاف أن هيئة الأسواق المالية في السعودية أصدرت تشريعات واضحة وعملت على تطبيق الرقابة الفعلية على المتداولين وشركات الوساطة ما جعل السوق أكثر رقابة منذ عام 2004، لذا نجد ان السوق تمكن من احتواء الهبوط القوي عام 2008 حيث خسر المؤشر 42٪ من قيمته في فترة زمنية محدودة ومن ثم عاد الى الصعود الى المستويات التي كان عليها قبل الأزمة.

وذكر ان السوق الكويتي «لم يتعلم من درس الأزمة رغم انه شهد منذ عام 2003 صعودا مع انهيار النظام العراقي وكان وقتها يضم 70 شركة واصبح يشهد زيادة كبيرة في تأسيس الشركات التي كانت تتوقع أن تعمل في العراق بعقود كبيرة ملياية مع الجيش الأميركي أو الحكومة العراقية وادراجها اعتمادا على الحركة التجارية مع العراق».

وبين ان ارباح عام 2005 كانت مخيبة للآمال لكثير من المتداولين من حيث توزيع الكثير من الشركات المنح بدلا من الأرباح النقدية وبعدها عاودت البورصة الكويتية باقفالات مفتعلة وارباح كبيرة وأموال ساخنة رفعت القيمة النقدية المتداولة يوميا الى 150 مليون دينار علاوة على تداول تاريخي سجله السوق في 18ابريل 2007 حين تم تحويل ملكية أسهم شركة زين ليرتفع التداول الى 1,8 مليار دينار.

ودعا الى تفعيل قرارات هيئة أسواق المال حيال كل من يضخم أسعار السوق وذلك حفاظا على أموال المستثمرين كما فعلت السعودية التي تعاقب كل من يتسبب في تضخم اسعار السوق منذ عام 2004، قد عاقبت كثيرا من الشركات والافراد.

«سفن» توقّع عقد مناقصة بـ 2,1 مليون دينار

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية عن توقيع شركة الصناعات الهندسية وبناء السفن مناقصة بقيمة 2,1 مليون دينار تم الإعلان عنها بتاريخ 17 يوليو 2011، مشيرة إلى أن رقم المناقصة «1301/ سي بي» وهي خاصة بمشروع تشغيل وصيانة وحدة معالجة الرواسب في مصفاة ميناء عبدالله لمصلحة شركة البترول الوطنية الكويتية، علما ان مدة المشروع خمس سنوات وثلاثة أشهر اعتبارا من 18 سبتمبر 2011.

ترسية مناقصة على شركة تابعة لـ «التنظيف»

أعلنت الشركة الوطنية للتنظيف في بيان نشر على موقع البورصة ان شركة تابعة بنسبة 90٪ قد حازت اقل الاسعار في المناقصة رقم م م ك/2010 ـ 34 عمليات النظافة بمبنى مجمع الموانئ التابعة لمؤسسة الموانئ الكويتية، وبمبلغ وقدره 290,5 ألف دينار ولمدة 3 سنوات.